الحالية. أمّا وزارة الصحة، فرصد لها مبلغ ١,٨ مليار شيكل، لوحظ من بينه مبلغ ١٣ مليون شيكل اضافية لخدمات الصحة النفسية واعادة التأهيل للمصابين والمعاقين، ومبلغ مماثل لتغطية النفقات المترتبة على استيعاب الهجرة الكثيفة الحالية. وسترتفع كلفة اليوم العلاجي الواحد، اعتباراً من نيسان (ابريل) المقبل، الى مبلغ ٥٢٣ شيكل.

٤ ـ الصناعة والتجارة: رصدت الميزانية العامة مبلغ ١,٦ مليار شيكل لوزارة الصناعة والتجارة، التي وضعت في مقدّم قائمة اولوياتها تأمين فرص عمل للمهاجرين الجدد. فإلى جانب الضمانات الحكومية الواسعة المقدّمة الى أرباب الصناعة والأعمال والمستثمرين، اعتمدت وزارة الصناعة والتجارة، في ميزانيتها الجديدة أيضاً، على عاملين هامين، هما:

○ تشجيع الاعمال الصغيرة، من خلال اقامة صندوق لتقديم قروض الى ذوي المبادرات الصغيرة، بحيث يتمكّنون من إقامة مشاريع جديدة، أو توسيع مشاريع قائمة. أمّا الضمانات التي يطلبها هذا الصندوق من أصحاب المشاريع الصغيرة، مقابل تقديم القروض اليهم، فتقتصر على معدّات المشروع ذاته والضمانة الشخصية.

○ إقامة شركة حكومية للاستثمارات في أسهم المشاريع التي تتميز بنسبة معيّنة من المخاطرة الاقتصادية، وتحتمل، في الوقت عينه، امكانات عالية من النجاح. ويمكن لهذا الصندوق المساهمة بنسبة تصل الى ٤٩ بالمئة من رأس مال هذه المشاريع.

٥ ـ الزراعة: نالت وزارة الزراعة مبلغ ١,٥ مليار شيكل في الميزانية الجديدة. وبالاضافة الى إلغاء الدعم الحكومي لعدد من المواد الغذائية، وخاصة الحليب واللحم والدواجن والخضروات والفواكه والبيض، فقد ارتكزت الميزانية الجديدة على عدد من المقررات الحكومية، اهمها:

○ فتح التصدير الزراعي للمنافسة المحلية والعالمية، وإلغاء الاحتكار الذي كانت تتمتع به شركة «اغركسكو» والمجالس المحلية، وذلك لصالح شركة التصدير والتسويق، اعتباراً من ١/٥/١٩٩١.

○ تقليص الطاقة البشرية في مجالس الانتاج الزراعي بنسبة ١٥ بالمئة، على ان تقدّم وزارة الزراعة، خلال ستة شهور، مخططاً لاعادة بناء وتشكيل هذه المجالس.

○ تفويض وزير الزراعة بمهمة تحديد رسوم المياه للزراعة، وذلك بالتشاور مع وزير الداخلية، وموافقة وزير المالية، وبالتالي إلغاء الحاجة الى اقرار لجنة المياه في الكنيست، ويتمّ تحديد هذه الرسوم طبقاً لكلفة استخراج المياه وتوزيعها.

والى جانب ذلك، رصدت الميزانية الجديدة مبلغ ٤١,٣٥١ مليون شيكل لنفقات مكتب رئيس الحكومة، في حين خصصت مبلغ ٢١٤ مليون شيكل للمؤسسات والمعاهد الدينية.

هذه الميزانية، التي بلغ العجز فيها قيمة ٩,١ مليارات شيكل، منها ٦,٣ مليارات بدون اعتماد (٥,٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي)، ستكون لها انعكاسات مباشرة على حياة الفرد اليومية في اسرائيل.

○ زيادة العبء الضريبي برفع ضريبة القيمة المضافة من ١٦ الى ١٨ بالمئة، وفرض رسوم استيعاب على ضريبة الدخل للافراد بنسبة خمسة بالمئة لمدة ثلاث سنوات.

○ انخفاض الاجور بنسبة ١,٥ بالمئة للاجر المتوسط الحقيقي، وذلك نتيجة زيادة العرض في سوق العمالة مع استمرار موجة الهجرة الكثيفة الحالية.

○ ارتفاع معدّلات الفائدة نتيجة للزيادة الملحوظة في حجم الاموال التي تعتزم الحكومة تعبئتها من الجمهور، خلال السنة المقبلة، لتمويل العجز في الميزانية.

○ تقليص المخصصات العائلية، وذلك بالغاء المخصص للولد الأول في العائلات التي لا يتجاوز عدد أولادها ثلاثة وتتمتع بدخل يزيد بنسبة ٩٥ بالمئة على الاجر المتوسط. كذلك سيتمّ تخفيض عدد الذين يُستحقون منحاً اجتماعية بمعدل ستة آلاف شخص، بحيث يصبح عددهم ١٩ ألفاً.

○ ارتفاع عدد الطلاب في الصفوف المدرسية من ٢٨ الى ٣٥ طالباً.

○ انخفاض في مستوى الخدمات العامة،